

المحور الرابع:

المعيار المحاسبي الدولي IAS1

عرض القوائم المالية

تمهيد:

إن عملية إعداد وعرض القوائم المالية تعتبر أهم جزئية يجب مراعاتها حتى تظهر الوضع المالي الحقيقي والفعلي للمؤسسة ، ولهذا قد اهتمت معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار يختص بإظهار أساليب العرض وأهم القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها ومتطلباتها الأساسية.

أولاً- نطاق المعيار: IAS1

ينطبق المعيار IAS1 على جميع الشركات التي تنشأ حساباتها وتنشرها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقد تكون هناك حاجة إلى معلومات إضافية وفقاً لمعايير محددة لقطاعات نشاط معينة كقطاع الخدمات المصرفية وشركات التأمين، وينطبق المعيار على هيكل ومحتوى البيانات المالية الفردية والحسابات الموحدة ، ولا ينطبق على البيانات المالية المرحلية أو التوقعات¹.

ثانياً-الهدف من المعيار:

يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، المتطلبات العامة لعرض القوائم بهدف ضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية للمنشأة لفترات سابقة ، ومع البيانات المالية للمؤسسات الأخرى المماثلة ويحدد المبادئ العامة لعرض البيانات وكيفية تنظيمها، والحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في كل قائمة من القوائم المالية (محتوى البيانات المالية)

ثالثاً-الغرض من إعداد القوائم المالية :

يمكن حصر أهم الأهداف لعرض القوائم المالية ضمن المعيار IAS1 فيما يلي : توفير معلومات حول المركز المالي للشركة والتغيرات في الوضعية المالية والأداء المالي.

¹ المصدر: مطبوعة محاضرات الدكتورة عزي فريال منال الموجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس محاسبة و مالية ، 2022-

- توفير معلومات عن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية والنتائج، والتي تساعد في عملية التنبؤ.

- المساهمة في اتخاذ القرارات والاستفادة من قبل مجموعة واسعة من مستخدمي القوائم المالية.

رابعاً-اعتبارات عامة لإعداد القوائم المالية:²

1-العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

حيث يجب أن يتم عرض البيانات المالية الحقيقية التي تعكس المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة ، ويقتضي العرض العادل عرضاً صادقاً لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى طبقاً للتعريف، ومعايير الاعتراف الخاصة بالأصول والالتزامات والمصاريف والدخل . حيث يجب على المنشأة التي تمتثل ببياناتها المالية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تقوم بإعداد بيان صريح وغير متحفظ عن ذلك الامتثال في الملاحظات (الملاحق)، ويجب على هذه الأخيرة عدم وصف البيانات بأنها تمتثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلا إذا كانت تمتثل لجميع المتطلبات .

2-فرضية استمرارية النشاط:

يجب على إدارة المنشأة عند إعداد بياناتها المالية أن تقوم بإجراء تقييم لقدرتها على الاستمرار والبقاء وأن تقوم بإعداد بياناتها المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن لدى الإدارة نية للتصفية أو التوقف عن النشاط، وعندما تكون لدى الإدارة معلومات تفيد بعدم التأكد المادي المتعلق بأحداث أو ظروف تدعو إلى الشك في قدرة المؤسسة على البقاء، يجب عليها الإفصاح عن هذه الحالات عن عدم التأكد،

² المصدر: مطبوعة محاضرات الدكتور عزي فريال منال الموجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس محاسبة و مالية ، 2022-2023

فعندما لا تقوم المنشأة بإعداد بياناتها على أساس استمرارية النشاط يجب عليها الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس المعتمد في إعداد البيانات المالية وأسباب عدم اعتبارها كمؤسسة مستمرة.

3- أساس الاستحقاق المحاسبي :

يجب على المنشأة إعداد بياناتها المالية باستثناء المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، حيث يتم الاعتراف بالبنود كأصول ، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل والمصاريف عندما تلي التعريفات ومعايير الاعتراف الخاصة بكل عنصر.

4- الأهمية النسبية والتجميع:

يجب على المنشأة عرض كل فئة مادية من البنود المماثلة بشكل منفصل، كما ينبغي عرض البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة بشكل منفصل ما لم تكن غير مادية. إذ تنجم البيانات المالية عن معالجة كميات كبيرة من العمليات أو الأحداث الأخرى التي يتم تجميعها في مجموعات حسب الطبيعة أو الوظيفة ، ثم تتم عملية التجميع والتصنيف من خلال عرض بيانات مختصرة ومصنفة على شكل بنود ، وإذا كان أحد البنود غير المادية منفردا يتم تجميعه مع البنود الأخرى إما في البيانات أو في الإيضاحات.

5-عدم المقاصة :

تمنع المنشأة من إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصاريف ما لم تقتضي أو تجيز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذلك .

6-دورية إعداد التقارير:

على المنشأة عرض البيانات المالية مرة واحدة في السنة على أقل تقدير، بما في ذلك المعلومات المقارنة وفي حالة تغيير المنشأة لنهاية فترة إعداد التقارير الخاصة بها، وتقوم بالعرض لفترة تزيد أو تقل عن سنة يجب عليها الإفصاح عن مايلي:

- الفترة التي تغطيها البيانات المالية

-السبب وراء إعماد فترة تزيد أو تقل عن سنة

- حقيقة أن المبالغ الم المعروضة في البيانات المالية ليست مقارنة بشكل كامل

7-المعلومات المقارنة:

على المنشأة الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة لكافة المبالغ التي تم الإقرار عنها في

البيانات المالية للفترة الحالية، وتدرج معلومات مقارنة للمعلومات التفصيلية والوصفية عندما تكون

ملائمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية وهذا باستثناء عندما تجيز أو تقتضي المعايير الدولية

لإعداد التقارير المالية عكس ذلك

8- اتساق العرض :

تحتفظ المنشأة بعرض وتصنيف البنود في البيانات المالية لفترة ما إلى الفترة التي تليها باستثناء الحالات

التالية:

أ- إذا كان واضحا وبعد حدوث تغير مهم في طبيعة عمليات المنشأة أو بعد مراجعة بياناتها المالية،

أن عرضا أو تصنيفا آخر يكون أكثر ملائمة مع الأخذ بعين الاعتبار معايير اختيار و تطبيق

السياسات المحاسبية ضمن المعيار المحاسبي IAS8 .

ب- إقتضاء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية تغييرا في العرض.

خامسا:عرض القوائم المالية ضمن المعيار:

1-عرض بيان المركز المالي:

لا يحدد المعيار IAS1 مخططا الزاميا لعرض القوائم المالية لكنه يحدد بعض المبادئ الأساسية التي يجب احترامها وهي كالتالي :³

- عرض مفصل للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الجارية
- التمييز ضمن الأصول والالتزامات بين العناصر الجارية وغير الجارية ، عادة ما يتم اعتماد عتبة السنة الواحدة فالعناصر التي تكون مدة بقائها أقل من سنة تصنف بالجارية و العناصر التي تتعدى السنة تصنف بالعناصر غير الجارية.

ويتضمن بيان المركز المالي الحد الأدنى للبنود التي يجب تضمينها وهي :⁴

- الممتلكات والمنشآت والمعدات.
- الإستثمار العقاري
- الأصول غير الملموسة
- الأصول المالية
- الإستثمارات المحسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية
- الأصول البيولوجية
- المخزونات
- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى
- النقد والنقد المعادل
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى

³المصدر: مطبوعة محاضرات الدكتورة عزي فريال منال الموجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس محاسبة و مالية ، 2022-

- المخصصات
- الإلتزامات المالية
- الإلتزامات والأصول الخاصة بالضرائب الجارية
- الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة
- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية
- رأس المال المصدر والاحتياطات المنسوبة إلى حملة الأسهم في الشركة الأم

2- عرض بيان الدخل والدخل الشامل الآخر:

يهدف بيان الدخل والدخل الشامل الآخر إلى توفير مقاييس للأداء داخل المؤسسة، ويقوم على المنطق التحليلي بالاعتماد على التكلفة من العوائد. ويمكن أن يتم عرضه وفق نموذجين على أساس الطبيعة أو على أساس الوظيفة بالشكل الذي يوفر معلومات جيدة وملائمة .

لدى المنشأة الخيار في عرض جميع مكونات الدخل الشامل المعترف بها خلال الفترة إما في بيان واحد للدخل الشامل أو في بيانين ، بيان يعرض مكونات الربح أو الخسارة ضمن بيان دخل منفصل وبيان ثاني يبدأ بالربح والخسارة ويعرض مكونات أخرى للدخل الشامل ضمن حقوق الملكية .

يتضمن الحد الأدنى للبنود التي يجب تضمينها ضمن بيان الدخل (الربح والخسارة) وبيان الدخل الشامل الآخر مايلي:

- الربح (الإيراد)
- تكاليف التمويل
- الحصة في أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية

- إجمالي الربح أو الخسارة بعد الضريبة للعمليات المتوقفة والأرباح أو الخسائر بعد الضريبة المعترف بها عند التخلص من الأصول أو تصفية أحد الفروع
- حسابات الضرائب
- الربح أو الخسارة
- حقوق الأقلية ومساهمي حقوق الملكية للشركة

3- بيان التدفقات النقدية:

تقدم قائمة التدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية أساسا ما لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقد ومعادلات النقد، وحاجة المنشأة للإستفادة من التدفقات النقدية، ويحدد المعيار المحاسبي الدولي IAS7 المتطلبات الأساسية لعرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها والتي سنتناولها بالتفصيل في محورنا الموالي.

4- بيان التغيرات في أدوات حقوق الملكية:

يتم خلاله عرض ومتابعة والإفصاح عن جميع التغيرات في مكونات حقوق الملكية خلال الدورة المحاسبية ويتضمن بيان التغيرات في أدوات حقوق الملكية المعلومات الأساسية التالية:

- ✓ إجمالي الدخل الشامل للفترة، بحيث يظهر إجمالي المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم وإلى حصة الأقلية بشكل منفصل.
- ✓ آثار التطبيق وإعادة البيان بشكل رجعي المعترف بهما طبقا للمعيار TAS8 لكل بنود حقوق الملكية.
- ✓ التسوية بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية الفترة مع الإفصاح بشكل منفصل عن كل تغيير من ربح أو خسارة ودخل شامل آخر أو معاملات مع المالكين والتي تظهر بشكل منفصل

كالمساهمات والتوزيعات على المالكين والتغيرات في خصوص الملكية في الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى ربح أو خسارة.

5-الإيضاحات (الملاحق):

توضح أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المعتمدة والمطبقة ، وتفصح عن كافة المعلومات و التفاصيل الإضافية غير المعروضة في البيانات المالية الأخرى والضرورية لفهم هذه الأخيرة، وتساهم في الإفصاح الجيد عنها و تفسير جميع النقاط المرتبطة بها في شكل ملاحظات أو سرد عددي بطريقة منتظمة من خلال استخدام إشارات مرجعية لكل بند من بنود البيانات المالية (القوائم المالية)

5 .

التمرين الأول : IAS1

في 2022/12/31 أظهر ميزان المراجعة بعد الجرد أرصدة الحسابات التالية:

رقم الحساب	إسم الحساب	الأرصدة		رقم الحساب	إسم الحساب	الأرصدة	
		مدین	دائن			مدین	دائن
101	رأس مال الشركة		220000	272	سندات القروض	30000	
106	إحتياطات		7500	31	المواد الأولية و اللوازم	15000	
11	ترحيل من جديد		20000	3931	خسائر القيمة عن المواد و اللوازم	2000	
164	قرض بنكي		70000	355	منتجات مصنعة	30000	
211	أراضي	60000		37	مخزون لدى الغير	3000	
213	مباني	40000		401	موردو المخزونات و الخدمات	15000	
2813	إهلاك المباني		1800	403	موردون - أوراق الدفع	4000	
2913	خسائر القيمة عن المباني		1200	411	العملاء	100000	

	70000	<u>الخصوم غير الجارية:</u> قروض مصرفية					
	70000	مجموع الخصوم غير الجارية		188000	32000	220000	مجموع الأصول الغير الجارية
		<u>الخصوم الجارية:</u>					<u>أصول جارية:</u>
	15000	موردون		13000	2000	15000	مواد ولوازم
	4000	موردون - أوراق الدفع		30000	-	30000	منتجات مصنعة
	3750	ضرائب على النتيجة		3000	-	3000	مخزون لدى الغير
	2500	رسم على القيمة المضافة مستحق الدفع					<u>موردون - حسابات مدينة:</u>
	2000	رسم على النشاط المهني مستحق الدفع		98000	2000	100000	العملاء
		مستخدمون - أجور مستحقة		4000	-	4000	العملاء أوراق القبض
	20000			20000	-	20000	البنك
				20000	-	20000	الصندوق
	47250	<u>مجموع الخصوم الجارية</u>		188000	4000	192000	<u>مجموع الأصول الجارية</u>
	376000	<u>مجموع الخصوم</u>		376000	36000	412000	<u>مجموع الأصول</u>